تأثير الضرائب والانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في ماليزيا

جاسم احمد ثلاج البدراني
أ.د. هاشم محمد عبدالله العركوب
جامعة الموصل /كلية الادارة والاقتصاد

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

تأثير الضرائب والانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في ماليزيا

The impact of taxes and government spending on economic growth in Malaysia

جاسم احمد ثلاج البدراني*

أ.د. هاشم محمد عبدالله العركوب

جامعة الموصل /كلية الادارة والاقتصاد

Jassim Ahmed Thalaj Al Badrani *

Prof. Dr. Hashem Muhammad Abdullah Al-Arkoub

University of Mosul / College of Administration and Economics

تاريخ الاستلام: 01/01/2024 تاريخ القبول: 29/01/2024 تاريخ النشر: 2024/09/01

Published: 01/09/2024 Accepted: 29/01/2024 Received: 01/01/2024

المستخلص:

جاء البحث في مباحث ثلاثة، تناول المبحث الأول مفهوم النمو الاقتصادي والضرائب وخصائصها، بينما انصرف المبحث الثاني إلى موضوعة اتجاهات الضرائب والنمو الاقتصادي الماليزي، أما المبحث الثالث فقد تعامل مع توصيف وتحليل نماذج التقدير، واختتم البحث باستعراض عدد من النتائج والتوصيات. توصل البحث إلى عدد من النتائج لعل أهمها هو اختلاف تأثير الايراد الضريبي والانفاق الحكومي في ماليزيا، جاء الإيراد الضريبي على علاقة عكسية وذات تأثير معنوي في معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا، نجد أن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين الإنفاق الحكومي الماليزي في معدل النمو الاقتصادي. أما اهم المقترحات فهي ضرورة إعادة النظر في توظيف القوى العاملة في ماليزيا، وذلك بحسب احتياجات سوق العمل فيها وإعادة تأهيل هذه القوى بهدف زيادة إنتاجية عنصر العمل.

الكلمات المفتاحية: الضرائب والانفاق الحكومي، معدل النمو الاقتصادي، ماليزيا.

Abstract

The research consisted of three sections. The first section dealt with taxes and economic performance, while the second section focused on tax trends and Malaysian economic performance. The third section dealt with the description and analysis of estimation models, and the research concluded by reviewing a number of results and recommendations. The research reached a number of results, perhaps the most important of which is the difference in the impact of tax revenue and government spending in Malaysia. Tax revenue has an inverse relationship and has a significant impact on the rate of economic growth in Malaysia. We find that there is a direct relationship with a significant impact between Malaysian government spending on the rate of economic growth. . The most important proposals are the necessity of reconsidering the employment of the workforce in Malaysia, according to the needs of

[1] بحث مستل من رسالة ماجستير

*Corresponding Author: Jassim Ahmed Thalaj

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

its labor market, and rehabilitating this force with the aim of increasing the productivity of the labor component.

Keywords: taxes and government spending, economic growth rate, Malaysia.

المقدمة

تعد الضرائب إحدى الأدوات الاقتصادية الرئيسة التي تستخدمها الحكومات لتنظيم الاقتصاد الكلي وتعبئة الإيرادات للموازنة لتحقيق هدف النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية. يعد النظام الضريبي الجيد أحد أكثر الوسائل فعالية لتعبئة الموارد الداخلية للبلد والشرط المسبق لخلق بيئة مواتية تعزز النمو الاقتصادي والتنمية فمنذ أوائل القرن العشرين، قامت الحكومات في مختلف البلدان بإصلاحات ضريبية واسعة النطاق لتحقيق أهداف النمو، وبخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، إذ إن الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 14 و15% فقط، مقارنة بنسبة 30% في البلدان المتقدمة (بحسب ما جاء عن البنك الدولي لعام 2021) ومن ثم، فإن صناع السياسات في البلدان النامية يتهمون بتمويل أنشطة الإنفاق العام التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. لكن مع ذلك، فإن زيادة الإيرادات الضريبية تؤدي إلى العديد من الاعتراضات لأنها تؤثر بشكل مباشر في عدة جوانب من الاقتصاد. ولذلك، فإن هذه البلدان تتوخى الحذر دائماً في أثناء تعديل السياسات الضريبية لزيادة الإيرادات .

إن الإنفاق الحكومي، وليس الضرائب، هو من يحدد في نهاية المطاف العبء الإجمالي للنشاط الحكومي، وعلى الرغم من أنه بالإمكان تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض أو خلق التضخم، فإن كل الإنفاق الحكومي عادة ما يكون عبارة عن نداء للموارد التي لها استخدامات بديلة أو ينطوي عنها تحويلات من مجموعة في المجتمع إلى مجموعة أخرى، فإذا اقترضت الحكومة أموالاً، فإنه يجب تمويلها في وقت الاقتراض، ومن ثم خدمتها من قبل الأجيال القادمة من دافعي الضرائب.

1- أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من مدى تأثير الانفاق الحكومي والايرادات الضريبية في زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض حجم التضخم الاقتصادي في ماليزيا، فضلاً عن مدى تفاعلها وتأثيرها في النمو الاقتصادي لهذا البلد، وتحديد اتجاهات العلاقة السببية فيما بينها.

2- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في إن زيادة الانفاق الحكومي يجب ان ترتبط بزيادة الإيرادات الضريبية لسد العجز في الموازنة العامة وأثره السلبية في الاقتصاد، لذلك يجب ان يرتبط زيادة الانفاق الحكومي في تحفيز النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي الى زيادة الوعاء الضريبي ومن ثم زيادة الإيرادات الضريبية.

3-هدف البحث:

تكمن أهداف البحث في تشخيص أهم الاختلالات في الاقتصاد الماليزي، وبيان مدى تأثر نموه بالإيرادات الضريبية والانفاق الحكومي.

4-فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

أ-هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين الايراد الضريبي ومعدل النمو الاقتصادي.

ب-وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين الانفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي.

ت-هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين إجمالي تراكم رأس المال ومعدل النمو الاقتصادي.

ث-وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين اجمالي القوة العاملة ومعدل النمو الاقتصادي.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

5-اسلوب البحث:

يتعامد في أسلوب البحث التحليل الاقتصادي النظري مكتملاً بالعمل التجريبي المستند إلى أدوات القياس الاقتصادي وصولاً إلى إثبات فرضية البحث من عدم إثباتها.

6-حدود البحث المكانية والزمانية:

استخدم البحث بيانات سلاسل زمنية عن الايراد الضريبي والانفاق الحكومي والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة والنمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة 2000-2021، وجرى اختبار سكون السلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك من خلال قياس العلاقة في الأجل الطويل والقصير باستخدام أنموذج ECM اتبعها قياس العلاقة السببية بين المتغيرات المقدرة.

7- العرض المرجعي والدراسات السابقة:

يعد استطلاع الدراسات السابقة سواء أكانت محلية أم عربية أم أجنبية من المراحل المنهجية المهمة في البحث العلمي، وذلك بهدف التعرف على المساهمات السابقة التي تطرق إليها الباحثون فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة الحالية، ومن أجل ذلك فقد سعى الباحث عن طريق المبحث الحالي إلى استعراض أهم الدراسات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة وتم تقسيمها إلى دراسات عربية وأجنبية.

أ-دراسة (شياد، 2022):

قدم شياد في عام 2022 دراسته الموسومة "أثر الضرائب على النمو الاقتصادي والاستثمار في الدول العربية: دراسة تحليلية قياسية"، ولقد بينت هذه الدراسة إن معظم البلدان النامية تسعى جاهدة لتحقيق نموها الاقتصادي والتنمية من خلال الضرائب، ولكنها تواجه العديد من التحديات الاقتصادية. كانت الدراسة تبحث في تأثير الضرائب في النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال المدة 2010-2018، جاءت مشكلة الدراسة من مواجهة البلدان العربية للطلب المتزايد على الحماية الاجتماعية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وبخاصة بعد الازمة العالمية في عام 2008، الأمر الذي يتطلب اجراء تغييرات كبيرة في السياسة الاجتماعية، ربما تنطوي على إعادة تخصيص النفقات العامة وزيادة في الانفاق الاجتماعي.

كانت الدراسة تهدف إلى محاولة فهم بيئة الضرائب وخصائصها وواقعها في البلدان العربية، وتقييم أثر الإيرادات الضريبية في النمو الاقتصادي في هذه البلدان، فضلاً عن تقييم أثر الضرائب غير المباشرة في الاستثمار في البلدان العربية، ولقد افترضت الدراسة أن هيكل الضرائب في البلدان العربية متباين، وتطغى عليه أنواع محددة من الضرائب، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج لعل أهمها هو تأكيد صحة الفرضية القائلة بأن هيكل الضرائب في البلدان العربية متباين، وتطغى عليه أنواع معينة من الضرائب، تتمثل أساسا في الضرائب غير المباشرة التي تعد مصدر رئيس لتمويل النفقات العمومية، بأكثر من 60% من مجمل الإيرادات الضريبية على مستوى البلدان العربية كمجموعة. وقد اوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، اتباع سياسة مالية محايدة للإيرادات تساعد على تغيير الهيكل الضريبي تجاه التوازن بين الضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة، وهي السياسة القادرة على تحسين النمو الاقتصادي، كما أوصت كذلك بتخفيف دفع الضرائب على رأس المال.

ب- دراسة (Gbato,2017):

تم في هذه الدراسة اختبار تأثير الضرائب في النمو الاقتصادي على المدى الطويل لعينة تتكون من 32 دولة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشكل تجريبي. إذ أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير للضرائب في النمو على المدى الطويل. فضلاً عن ذلك، فقد أشارت النتائج إلى وجود تأثير سلبي كبير للضرائب غير المباشرة والضرائب في الأفراد على المدى القصير. ومن ثم فإن استخدام الضرائب كأداة تدخل ليس مناسباً في المنطقة، إذ يمكن لبلدان المنطقة ومن ثم زيادة نموها، إذا قامت بتصميم السياسة المالية على أساس منطق التحيز المالي، ومن حيث التوصيات السياسية، تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن استخدام الضرائب لتعزيز النمو غير مناسب، إذ تؤدي الضرائب إلى تأثير سلبي في النمو في المنطقة (على الرغم من أن هذا التأثير غير ملحوظ)، كما يجب على البلدان أن تستمر في إصلاح أنظمتها الضريبية للحد من التشويهات الناجمة عن الضرائب.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

ت- دراسة(Waweru, 2021):

إن الغرض من هذه الدراسة هو التحقق من كيفية مساهمة الإنفاق الحكومي الرأسمالي في النمو الاقتصادي في بلدان شرق إفريقيا، وفي هذا السياق تظهر العديد من الدراسات التجريبية السابقة حول العلاقة بين الإنفاق الرأسمالي العام ونمو الإنتاج نتائج غير متسقة وهي تركز بشكل أساس على إجمالي الإنفاق العام. ولقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير الإنفاق الرأسمالي العام في النمو الاقتصادي باستخدام بيانات سلسلة زمنية لبلدان شرق إفريقيا، ولقد كانت مصادر البيانات الثانوية عبارة عن ملخصات إحصائية وتقارير صادرة عن البنك الدولي. للتحقق مما إذا كانت المتغيرات لها تأثيرا معنوية في النمو الاقتصادي لهذه البلدان فقد استخدمت هذه الدراسة تقنية تقدير المربعات الصغرى، أظهرت نتائج التقدير أن الإنفاق الرأسمالي له تأثير إيجابي معنوي ومهم في النمو الاقتصادي لبلدان شرق إفريقيا قاطبةً، وبذلك فإن هذه الدراسة تشير إلى أنه في اقتصادات بلدان شرق إفريقيا ستكون استراتيجية وسياسة زيادة الإنفاق الحكومي على الميزانية الرأسمالية لتعزيز النمو الاقتصادي مناسبة، ولكن يجب توجيه أموال أقل نحو البرامج المتكررة.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والضرائب وخصائصها

1-1: مفهوم النمو الاقتصادي وخصائصه

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف التي تسعى البلدان إلى تحقيقه، وذلك من أجل توفير كل ما يحتاج إليه المجتمع من الغذاء والكساء والسكن والخدمات المتعلقة بالرعاية الصحية، بالإضافة إلى خدمات التعليم، وتقديم الرواتب التقاعدية وغيرها، ولهذا يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعبر عن المستوى المعيشي للمجتمع، ويمكن من خلاله معرفة مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد (العلياوي والخالدي، 2018، 8).

يشير النمو الاقتصادي إلى الارتفاع في الدخل القومي والفردي، فعندما يتزايد إنتاج السلع والخدمات لمديات طويلة من الزمن في دولة ما بأية وسيلة، فإن ذلك يعني إن ذلك البلد يمر بحالة نمو اقتصادي، ويتضمن النمو الاقتصادي استخداماً أكبر لعناصر الإنتاج للحصول على إنتاج أكبر، والنمو الاقتصادي هو عملية تغير في مقادير اقتصادية معينة خلال مدة زمنية طويلة نسبياً. وما ينتج عنه من تطور اقتصادي هو حصيلة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية. ويعرفهُ (Pjgou) بأنه مقدار السلع والخدمات المنتجة الموضوعة تحت تصرف المواطنين خلال مدة زمنية معينة بتكاليف أقل، أو بنوعية أحسن، وكميات أكبر من ذي قبل (السيد علي، 1984، 372).

ويعرّف النمو الاقتصادي كذلك بأنه الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي أو الزيادة في حجم السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة (Dunnet, 1998,20) كما يعرّف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المفرطة في إمكانيات الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات التي يرغبها المجتمع (الجومرد، الدباغ، 2002، 399)، ويعرفهُ سايمون كوزنت Simon Kuzent بأنه الارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية على التقنية المتقدمة والتكييف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها (Todaro & Simith, 2003, 85). ويعرف أيضاً بأنه معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في الدولة خلال مدة معينة (عريقات، 2006، 268).

فالنمو الاقتصادي يعكس التغيرات الكمية للطاقة الإنتاجية بالنسبة لقطاع معين من القطاعات الاقتصادية، ومدى الاستفادة التي تحققت في ذلك القطاع، فزيادة الإنتاج مرتبطة باستغلال تلك الطاقة الإنتاجية والعكس صحيح. ومن الطبيعي انهُ لا يمكن المحافظة على معدلات الزيادة في الدخل القومي بعد بلوغ نسبة الارتفاع في الطاقة الإنتاجية 100%. فالنمو الاقتصادي يتعلق بالإجراءات التي تخص الحكومة لزيادة الطاقة الإنتاجية، فهو يشير إلى الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي (الكساد). وإن التغيرات الهيكلية هي التي تحرك النمو الاقتصادي (الحفاجي، 2013، 4).

2-1: مفهوم الضرائب وخصائصها

تعد الضرائب احدى أدوات السياسة المالية والأخيرة تمثل أحد أوجه السياسة الاقتصادية للنظام الاقتصادي وتحتل السياسة المالية أهمية كبيرة إلى جانب السياسة النقدية في الدولة، فالسياسة المالية هي استخدام الإيرادات العامة (تمثل الضرائب جزءاً كبيراً منها) والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنات العامة للبلدان والتحقيق مستويات عالية من الناتج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي، ويمكن القول إن السياسة المالية التي تتعامل

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

مع الضرائب والإنفاق الحكومي ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها لتكون المكمل الرديف إلى جانب السياسة النقدية في تحقيق معدلات تشغيل عالية واستقرار نسبي في الأسعار (الهيتي وخلف، 2009، 13).

هناك عدة تعريفات للضرائب منها: هي المقدار من المال الذي تلزم الدولة الأشخاص بدفعه من أجل تغطية النفقات العامة لها دون أن يقابل ذلك نفع معين لكل ممول بعينه. كما إن هناك تعريف آخر لها وهي فريضة الزامية وليست عقابية يُلزم الأفراد على أساسها بتحويل البعض من الموارد الخاصة بهم للدولة من دون مقابل وذلك لتحقيق ما تسعى إليه الدولة من أهداف طبقاً لقواعد محددة، وما يلاحظ على التعريفين: تخصيص دفع الضريبة بالأفراد، بينما هي مما يلزم بها الأفراد والشركات ونحوها، كما أنها لم تنص على أن تلك الضرائب هي دفعات نقدية. لذا يمكن تعريف الضرائب بأنها: المقدار النقدي الذي يلزم الأفراد والشركات بدفعه للدولة وفق قواعد محددة، للمساهمة بتغطية النفقات العامة للدولة من مثل التعليم والجيش والشرطة والصحة، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ولا يتم تقديم هذه الضريبة بصفتها مقابل خدمة أو منفعة خاصة ونحوها، أي إنها مبلغ مالي يدفعه الفرد بصفته عضواً متضامناً مع المجتمع ويترتب عليه تحمل جزء من الأعباء المترتبة على الدولة التي ينتمي لها ويعيش فيها (كسار، 2021، 1386).

سنستعرض البعض من خصائص الضرائب في النقاط الآتية (شياد، 2022، 7):

1-الحياد: يجب أن تسعى الضرائب إلى أن تكون محايدة وعادلة بين أشكال الأنشطة التجارية، وستساهم الضريبة المحايدة في الكفاءة من خلال ضمان تحقيق التخصيص الأمثل للموارد .

2-الكفاءة: يجب التقليل من تكاليف الامتثال لتكاليف الأعمال والإدارة للحكومات قدر الإمكان.

3-اليقين والبساطة: يجب أن تكون القواعد الضريبية واضحة وبسيطة. يسهل نظام الضرائب البسيط على الأفراد والشركات فهم التزاماتهم واستحقاقاتهم

4-الفعالية والإنصاف: يجب أن تنتج الضرائب المبلغ المناسب للضريبة في الوقت المناسب، مع تجنب الازدواج الضريبي، كما يجب الحد من إمكانية التهرب الضريبي .

5-المرونة: يجب أن تكون أنظمة الضرائب مرنة وديناميكية بما يكفي لضمان مواكبة التطورات التكنولوجية والتجارية. وهذا يعني أن السمات الهيكلية للنظام يجب أن تكون دائمة في سياق سياسة متغيرة، ولكنها مرنة وديناميكية بما يكفي للسماح للحكومات بالاستجابة على النحو المطلوب لمواكبة التطورات.

المبحث الثاني: اتجاهات الضرائب والنمو الاقتصادي الماليزي

2-1: تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة في ماليزيا

تشتمل الضرائب غير المباشرة في ماليزيا على كل من ضريبة التصدير وضريبة الاستيراد والرسوم غير المباشرة وضريبة المبيعات وضريبة الخدمة وغيرها، وإنه بغض النظر عما إذا كانت الضرائب مباشرة أو غير مباشرة، فإن كلاهما يؤثر في النمو الاقتصادي للبلد، إذ تعد الضرائب عاملاً مهماً جداً لنمو الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا، إذ إن ما يقرب من نصف إيرادات الحكومة الماليزية تأتي من الضرائب. يتم بعد ذلك استخدام الإيرادات لتحمل النفقات الحكومية على معدات الدفاع، وإنفاذ القانون والنظام العام، وتطوير البنية التحتية العامة، وتوفير الخدمات العامة من مثل الرعاية الصحية والتعليم ومعاشات التقاعد لكبار السن وإدارة النفايات، والإعانات، وتمويل الحكومة. لذلك فإنه من المهم دراسة العلاقة السببية بين أنواع محددة من الضرائب المفروضة على الاقتصاد الماليزي. لكن مع ذلك فإن معظم الدراسات تركز على تأثير الضريبة المباشرة، والقليل منها فحسب على تأثير الضريبة غير المباشرة. وتركز معظم الدراسات على آثار الضرائب في النمو الاقتصادي فحسب، وإنه لم يتم إجراء سوى عدد قليل من الدراسات لدراسة العلاقة السببية بين الهياكل الضريبية وغيرها من متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية (Zakaria and Nabi, 2016, 1385-1386).

الجدول (1) تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة في ماليزيا

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

السنوات	اجمالي الضرائب المباشرة (مليار رينغت)	اجمالي الضرائب غير المباشرة (مليار رينغت)	اجمالي الإيرادات الضريبية الماليزية (مليار رينغت)	نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الضرائب %	نسبة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الضرائب %
2000	29.2	18.00	47.20	61.8644	38.1356
2001	42.1	19.40	61.50	68.4553	31.5447
2002	44.4	22.50	66.90	66.3677	33.6323
2003	43.0	21.90	64.90	66.2558	33.7442
2004	48.7	23.30	72.00	67.6389	32.3611
2005	53.5	27.10	80.60	66.3772	33.6228
2006	61.6	25.10	86.70	71.0496	28.9504
2007	69.4	25.80	95.20	72.8992	27.1008
2008	82.1	30.80	112.90	72.7192	27.2808
2009	78.4	28.10	106.50	73.6150	26.3850
2010	79.0	30.50	109.50	72.1461	27.8539
2011	102.3	32.40	134.70	75.9465	24.0535
2012	117.2	34.71	151.91	77.1509	22.8491
2013	121.3	35.43	156.73	77.3942	22.6058
2014	125.9	37.46	163.36	77.0690	22.9310
2015	114.2	53.67	167.87	68.0288	31.9712
2016	110.3	59.74	170.04	64.8671	35.1329
2017	116.4	61.63	178.03	65.3822	34.6178
2018	118.8	44.03	162.83	72.9595	27.0405
2019	126.4	54.84	181.24	69.7418	30.2582
2020	115.9	38.16	154.06	75.2304	24.7696
2021	127.1	43.59	170.69	74.4625	25.5375

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات موقع Statista

إن نسبة مساهمة الضرائب المباشرة إلى اجمالي الايرادات الضريبية في ماليزيا تتضح من خلال بيانات الجدول (1) إذ نلاحظ إنها كانت متزايدة من سنة لأخرى، إذ بلغت نسبة اجمالي الضرائب المباشرة إلى اجمالي الإيرادات الضريبية في ماليزيا خلال الفترة 2000-2021 أدنى نسبة لها نحو (61.86%) في عام 2000، وذلك بسبب تأثر الاقتصاد الماليزي بتداعيات الازمة الاقتصادية الاسيوية عام 1997، وهذا كان متطابق مع المنطق الاقتصادي والواقع الاقتصادي التي عاشته ماليزيا آنذاك. أما في عام 2013 فقد بلغت هذه النسبة أقصاها بنحو (77.39%) وذلك بسبب النمو الاقتصادي الذي تحقق في ماليزيا بعد التعافي من آثار تلك الأزمة، لكن الزيادة في فرض الضرائب المباشرة من شأنه أن يخفض من حجم الدخل الفردي ومن ثم من القدرة على الادخار والاستهلاك فقد بدأت الحكومات الماليزية بتقليل حجم هذا النوع من الضرائب فيما بعد.

وفيما يخص نسبة مساهمة إجمالي الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية في ماليزيا خلال المدة (2000-2021) فيتضح من خلال بيانات هذا الجدول أنها كانت متناقصة، إذ كانت هذه النسبة قد بلغت أقصاها وبنحو (38.14%) في عام 2000 وأخذت بالتناقص بفعل سعي الحكومة الماليزية إلى

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

التقليل من آثار الأزمة المالية ومن ثم التعافي منها فيما بعد، وقد سجلت أدنى نسبة مساهمة لها بنحو (22.61%) في عام 2013، وبذلك ازدادت قدرة الافراد على استهلاك ومن ثم ازدادت مدخراتهم، وبما أن فرض الضرائب غير المباشرة يتولد عنه تحديد استهلاك نوع معين من السلع، فقد عملت الحكومة الماليزية على إعادة فرض هذه الضريبة على نمط معين من السلع وبخاصة الكمالية منها، وبذلك عادت نسبة مساهمة إجمالي الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية إلى الزيادة فيما بعد. يوضح الشكل (1) اجمالي الضرائب المباشرة وغير المباشرة /اجمالي الإيرادات الضريبية في ماليزيا خلال المدة 2000-2021.

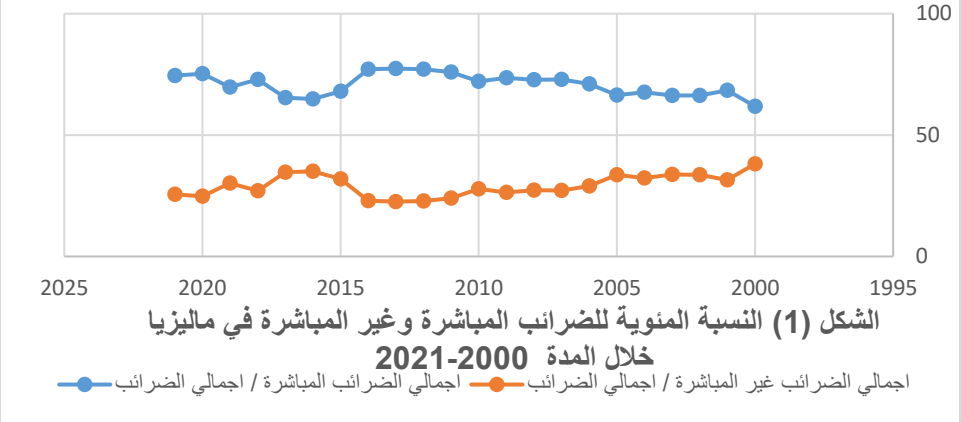

الشكل (1) النسبة المئوية للضرائب المباشرة وغير المباشرة في ماليزيا خلال المدة 2000-2021

2-2: اتجاهات الضرائب ودورها في الاقتصاد الماليزي

انصب اهتمام الحكومات الماليزية على تعزيز النمو الاقتصادي بتنمية مشاريع البنى التحتية، وحققت نجاحاً في هذا المجال، واتجهت نحو خطة واسعة للتنمية طويلة الأجل تضمنت استراتيجية واسعة هدفها التكامل الاقتصادي بتعزيز النمو الاقتصادي والسعي الجاد للقضاء على العجز وسميت هذه الاستراتيجية بالسياسة الاقتصادية الجديدة، إذ تميز بتحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف التنافسي والتوازن المالي للسياسات النقدية، واسفرت عنها نتائج إيجابية. مرت ماليزيا بعدة تغييرات بنيوية ومع مرور الزمن اثبتت الأثر الإيجابي في تنويع صادراتها والتركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة للاقتصاد، وكان محور سياستها الاقتصادية يدور حول تحفيز الصادرات وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، واستطاعت تنويع صادراتها وتناقص الاعتماد على مدخولات بيع المواد الأولية، وأن تنجو من الآثار السلبية لتقلبات أسعار بيع المواد الأولية وأسعار الصرف، واتخذت عدة إجراءات وقوانين منها قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان له الأثر الأكبر في تشجيع الاستثمار المحلي لإقامة المصانع المخصصة للتصدير مع وجود السياسات التحفيزية لترويج الصادرات وتنميتها وتنويعها، مما أدى ذلك إلى التحول نحو التصدير والابتعاد عن الاعتماد شبه الكلي على بيع المواد الأولية مقابل استيراد الآلات والمعدات ذات صلة بمصانع التصدير، ولذلك هناك علاقة طردية بين حجم الصادرات الصناعية وحجم الاستيرادات لتلك الآلات والمعدات والتقنيات الإنتاجية للمصانع التصديرية. ويعد كل من القصدير والنفط المصدرين الرئيسين في الاقتصاد الماليزي، فضلاً عن أن ماليزيا تعد من البلدان الآسيوية ذات تجربة رائدة في مجال التصنيع، إذ طورت صناعتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل الى صناعات تركز على كثافة رأس المال من مثل الصناعات التقنية التي لها قيمة مضافة، وفي العقود الأخيرة قامت معظم البلدان النامية بالعديد من الاصلاحات البنيوية التي استهدفت تحسين الأداء الاقتصادي وبخاصة تنمية وتنويع الصادرات ومن أهم الاصلاحات الاقتصادية تلك المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي وتنمية وتنويع الصادرات بهدف تحقيق أفضل مستويات من الدخل القومي، بناءً على ذلك تم التوسع في مجال الابحاث العلمية ورصد مبالغ كبيرة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستمر، وأن عملية تنمية الصادرات وتنويعها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحرير التجارة الخارجية والتخصص، وأن التخصص بدرجة عالية على موارد محددة في قطاعات محددة يؤدي إلى عواقب وخيمة من مثل الصدمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، وأن تنمية الصادرات وتنويعها يمكن أن يأخذ أشكالاً وأبعاداً متعددة، والادب الاقتصادي يشير إلى العديد من الدراسات والابحاث التي اثبتت الأثر الإيجابي لتنمية الصادرات وتنويعها في النمو الاقتصادي، وكانت ماليزيا إحدى بلدان شرق آسيا التي استفادت هذه الدراسات والابحاث (Binti, 2011,15).

بدأت البلدان النامية بانتهاج استراتيجية التصنيع من التصدير لتحقيق عدة أهداف منها توفير المزيد من العملات الصعبة وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الأولية الخام وكذلك مواجهة المشكلات التي تعاني منها موازين المدفوعات، لهذه الاستراتيجية فوائد جمة منها الاستفادة من وفورات الحجم الكبير والإنتاج وفقاً

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

لتزايد الغلة وتخفيض التكاليف والأسعار، مما يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للسلع في الأسواق الخارجية، وهذا ما يشكل عملية تنموية تراكمية، والمنافسة تعمل على دفع القدرة الإنتاجية الوطنية من أجل تطبيق المعايير الحديثة واستخدام المزيد من التقنيات الحديثة المتطورة، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية ونمو قطاع الصادرات نتيجة الروابط الأمامية والخلفية للاقتصاد القومي، وبذلك يصبح قطاع التصدير قطاعاً قائداً للتنمية الاقتصادية، ومن أهم البلدان التي نجحت في تطبيق هذه الاستراتيجية هي ماليزيا. مما ادى الى ارتفاع إجمالي الناتج القومي ليصل الى أقصاه في عام 2021 بنحو372.98 مليار دولار بعد ان كان 93.790 مليار دولار في عام 2000، رافق ذلك ارتفاعا كبيراً في متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 4087.56 دولار في عام 2000 إلى نحو 11132.1 دولار في عام 2019.

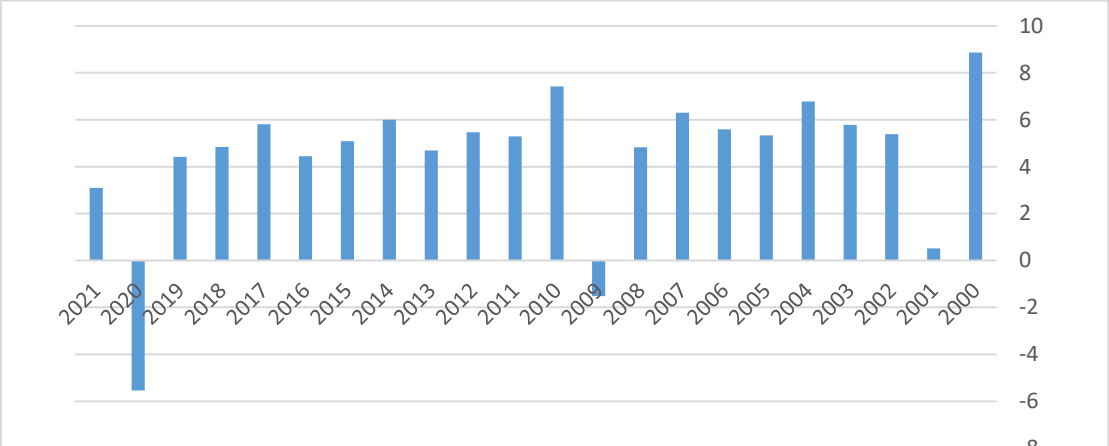

الشكل(2) النمو بالناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات
world bank 2000-2021

إن أقصى مستوى للنمو الاقتصادي في ماليزيا كان قد بلغ نحو 8.86% في عام 2000، لكن فيما بعد وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي كان قد اتخذ مساراً موجباً طيلة المدة 2000-2008 إلا أنه تأثر بتداعيات ازمة الرهن العقاري العالمية التي حدثت في أمريكا ، فقد وصل الى مستوى منخفض بلغ نحو -1.51% عام 2009 ، ومن ثم عاود هذا النمو مساره الموجب خلال المدة 2010-2019، لكن كما حصل سابقاً فقد تأثر النمو الاقتصادي بتداعيات جائحة كوفيد-19، التي اثرت في العديد من الاقتصادات العالمية ومنها ماليزيا، لكن هذه المرة كان وقع الأثر كبير فقد شهدت ماليزيا أدنى مستوى للنمو الاقتصادي فيها بنحو -5.53% في عام 2020، ما لبث أن تحسن فيما بعد في عام 2021 ليبلغ نحو 3.09%.

تبنت الحكومة الماليزية استراتيجية وطنية من اجل بناء اقتصاد صناعي يعتمد على المعرفة وعلى تطوير القدرات الفنية لليد العاملة فيها حيث عملت على فتح اسواق للاستثمارات الخارجية فتحول الاقتصاد الماليزي من اقتصاد زراعي الى اقتصاد صناعي متقدم يعتمد على المعرفة وبفضل هذه السياسة التي دعمتها آليات تطوير القدرات والمهارات البشرية من خلال تطوير آليات التربية والتعليم وتأسيس معاهد بحوث علمية ومؤسسات تدريب مهنية (المرسومي وفرج، 2017، 7).

عند الحديث عن القيمة المضافة للقطاع الصناعي/الناتج المحلي الإجمالي فإن المتتبع للأمور يجد أنه كان هناك سعياً متواصلاً من الحكومات الماليزية المتعاقبة إلى زيادة مساهمة بقية قطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما تبينه بيانات الجدول(2) التي تبين أن هناك انخفاضاً في نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فمن نحو 48.32% في عام 2000 شهدت هذه النسبة انخفاضاً ملموساً بلغ أدناه بنحو 35.96% عام 2020 مترافقاً مع ما أصاب البلاد من تداعيات جائحة كوفيد-19 في عام 2020.

السنوات	النمو بالناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	حصة الفرد من الناتج المحلي	القيمة المضافة للقطاع الصناعي/الناتج المحلي	القيمة المضافة للقطاع الزراعي/الناتج المحلي	القيمة المضافة لقطاع

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

الخدمات/الناتج المحلي الإجمالي (%)	الاجمالي (%)	الاجمالي (%)	الإجمالي ($)	(مليار دولار)	(%)	
46.30150	8.599022	48.32057	4087.563	93.790	8.858868	2000
49.17309	8.010971	46.20269	3941.123	92.784	0.517675	2001
48.69642	8.985081	45.11538	4177.105	100.846	5.390988	2002
46.71024	9.306085	46.57866	4454.527	110.202	5.788499	2003
44.54760	9.271002	48.53032	4924.338	124.749	6.783438	2004
44.19715	8.262292	46.36832	5536.838	143.534	5.332139	2005
43.92628	8.609983	46.51566	6137.151	162.692	5.584847	2006
44.52025	9.986774	44.59600	7143.999	193.550	6.298786	2007
43.94811	9.968582	45.10507	8343.303	230.812	4.831770	2008
48.83602	9.219100	40.96782	7167.877	202.257	-1.51353	2009
48.47742	10.08992	40.49893	8880.146	255.018	7.424847	2010
47.76673	11.45335	39.82427	10209.37	297.952	5.293913	2011
49.02240	9.793751	40.13500	10601.51	314.443	5.473454	2012
49.94473	9.113364	39.88537	10727.67	323.276	4.693723	2013
50.12269	8.873209	39.92442	11045.58	338.066	6.006722	2014
52.01398	8.287500	38.44967	9699.585	301.355	5.091532	2015
52.53142	8.462527	37.68327	9555.647	301.255	4.449781	2016
51.88202	8.598277	38.11472	9979.705	319.109	5.812722	2017
52.99105	7.512090	38.29144	11073.98	358.789	4.843087	2018
54.15479	7.241308	37.47656	11132.10	365.178	4.413187	2019
54.76324	8.168545	35.95711	10160.83	337.339	-5.53444	2020
51.55168	9.588179	37.75869	11109.27	372.981	3.092163	2021

الجدول (2) مؤشرات النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة 2000-2021

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات world bank 2000-2021

تحسنت نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي/الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من إنها كانت متناوبة بين الزيادة تارة والانخفاض تارة أخرى، إذ تشير البيانات إلى أن هذه المساهمة كانت نحو8.60% في عام 2000 وقد وصلت إلى نحو 9.59% عام 2021 علماً أنها كانت قد بلغت أقصاها بنحو 11.45% عام 2011. أما عن نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات/الناتج المحلي الإجمالي، فإن بيانات هذا الجدول تشير إلى إن هناك اتجاهاً تصاعدياً فيها فمن نحو 46.30% عام 2000 فقد استمرت بالزيادة حتى بلغت أقصاها في عام 2020 عند نحو 54.76%.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

المبحث الثالث: توصيف وتحليل تأثير الايراد الضريبي والانفاق الحكومي العام في النمو الاقتصادي

3-1: توصيف تأثير الايراد الضريبي والانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي الماليزي

1 – GDP Growth هو المتغير التابع (أو المعتمد) ويرمز له بـ (Y1): يمثل معدل النمو الاقتصادي المعبر عنه بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي في هذا الأنموذج .

2 – المتغيرات المستقلة: ولقد تم اختيار المتغيرات التوضيحية (المستقلة) في هذا الانموذج طبقاً للمنطق الاقتصادي والدراسات السابقة في هذا الميدان.

أ -نسبة الايراد الضريبي الى الناتج المحلي الاجمالي ويرمز له (X1) : يمثل المتغير التوضيحي الأول الذي يتوقع أن يكون على علاقة طردية موجبة مع معدل النمو الاقتصادي طبقاً للمنطق الاقتصادي.

ب -نسبة مساهمة الانفاق الحكومي العام الى الناتج المحلي الاجمالي ويرمز له (X2): يمثل المتغير التوضيحي الثاني الذي يتوقع أن يكون على علاقة طردية موجبة مع معدل النمو الاقتصادي طبقاً للمنطق الاقتصادي.

ج -اجمالي تكوين راس المال ويرمز له بـ (X3): جاء كمتغير توضيحي ثالث ويتوقع أن يكون على علاقة طردية موجبة مع معدل النمو الاقتصادي بحسب المنطق الاقتصادي، إذ يعد تراكم رأس المال الديناميكية التي تحفز السعي وراء الربح، ومن خلال استثمار المال أو أي أصل مالي بهدف زيادة القيمة النقدية الأولية لذلك الأصل كعائد مالي سواء أكان في شكل ربح أم إيجار أم فائدة أ مكاسب رأسمالية. ويهدف تراكم رأس المال إلى العمل على إنشاء رؤوس أموال جديدة ثابتة وعاملة، وتوسيع رؤوس الأموال القائمة منها وتحديثها، فضلاً عن تنمية الأساس المادي للأنشطة الاجتماعية الثقافية، وإن استمرار عملية تراكم رأس المال تشكل الأساس الذي تقوم عليه الرأسمالية، وهي واحدة من السمات المميزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي.

يتكون إجمالي تكوين رأس المال وفقًا لبيانات البنك الدولي من النفقات على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد بالإضافة إلى صافي التغيرات في مستوى المخزونات. تشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي (الأسوار، والخنادق، والمصارف، وما إلى ذلك)؛ شراء المصانع والآلات والمعدات؛ وإنشاء الطرق والسكك الحديدية وما شابه ذلك، بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية. المخزونات هي مخزونات السلع التي تحتفظ بها الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، وهي "عمل قيد التقدم". ووفقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993، يعتبر صافي ممتلكات الأشياء الثمينة أيضا تكوينا لرأس المال.

د - اجمالي القوة العاملة (بالمليون عامل) ويرمز له بـ (X4) : جاء كمتغير توضيحي رابع في هذا الأنموذج، ويتوقع أن يكون على علاقة طردية موجبة مع معدل النمو الاقتصادي بحسب المنطق الاقتصادي أيضاً. إذ تعد القوى العاملة من العوامل الأساسية التي تحدد قوة الاقتصاد وانتاجيته، إذ تمثل قيمة القوى العاملة في قدرتها على توليد الثروة والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تتكون القوة العاملة بحسب بيانات البنك الدولي من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق والذين يقدمون العمالة لإنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة. ويشمل الأشخاص الذين يعملون حاليًا، والأشخاص العاطلين عن العمل ولكنهم يبحثون عن عمل، بالإضافة إلى الباحثين عن عمل لأول مرة. ومع ذلك، لا يتم تضمين كافة الأعمال. غالبًا ما يتم حذف العمال غير مدفوعي الأجر، والعاملين في الأسرة، والطلاب، وبعض البلدان حول العالم لا تحسب أفراد القوات المسلحة. يميل حجم القوة العاملة إلى التباين خلال العام مع قدوم العمال الموسميين وذهابهم.

وإن التقدير ما لم يحتوِ على حد الاضطراب (Ui) فإنه لا يعبر عن حقيقة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد (السيفو، 1988، 66)، لذلك أصبحت الصيغة المعبرة عن حقيقة العلاقة كما يأتي :

$$Y1 = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + U_i$$

(Ui): حد الاضطراب، أو متغير حد الخطأ العشوائي

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

B0 : الحد الثابت

B1,B2,B3,B4 : المعلمات المقدرة

2-3: تقدير تأثير الضرائب والاتفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في ماليزيا

يسبق اجراء اختبار الانحدار الخطي المتعدد اجتياز البعض من الاختبارات الاحصائية، وذلك من أجل التأكد من سلامة النتائج المتحصل عليها من اختبار الانحدار الخطي المتعدد، وهي كما يأتي:

1-2-3: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: تفترض السلاسل الزمنية أنها سلاسل ساكنة أو مستقرة في بياناتها التي في حال الانتفاء الاستقرار من بياناتها أو غيابه فإن الانحدار الذي يتم الحصول عليه هو انحدار زائف ونتائجه مشوشة، ويسبق اختبار السكون اجراء اختبار تحديد فترة الابطاء المثلى ويتم ذلك من خلال استخدام عدد من المعايير واهمها هما معيارAIC ومعيار SC ويفضل عادةً اختيار معيار SC لأنه متشدد في قبول فترات الابطاء، وكما يأتي

الجدول (3) تحديد فترة الابطاء المثلى من خلال متجه الانحدار الذاتي VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: Y1
Exogenous variables: C
Date: 11/20/23 Time: 08:33
Sample: 2000 2021
Included observations: 12

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-23.66917	NA*	3.575261*	4.111528*	4.151937*	4.096567*
1	-23.59441	0.124603	4.182863	4.265734	4.346552	4.235813
2	-23.58305	0.017026	4.970188	4.430509	4.551736	4.385627
3	-23.49955	0.111335	5.881797	4.583259	4.744894	4.523416
4	-23.45071	0.056988	7.084273	4.741784	4.943829	4.666980
5	-23.38961	0.061095	8.662504	4.898269	5.140722	4.808504
6	-23.30008	0.074611	10.80999	5.050013	5.332875	4.945287
7	-23.17700	0.082055	13.93486	5.196166	5.519437	5.076479
8	-23.09258	0.042209	19.23624	5.348763	5.712443	5.214115
9	-23.04537	0.015735	29.99148	5.507562	5.911651	5.357954
10	-23.04373	0.000273	62.69235	5.673956	6.118453	5.509387

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

يتضح من الجدول (4) إن معدل النمو الاقتصادي ومتغير الايراد الضريبي إلى الناتج المحلي الاجمالي هما متغيران مستقران في حالتهما الأولية عند المستوى Level" وبوجود ثابت وبمستوى معنوية أقل من 1% لمعدل النمو الاقتصادي وبوجود ثابت واتجاه وبمستوى معنوية 5% مع متغير الايراد الضريبي إلى الناتج المحلي الاجمالي، إذ يتم هنا رفض فرضية العدم التي تبين وجود جذر الوحدة في بيانات هذين المتغيرين، أما المتغيران الآخران وهما الاتفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي واجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد كانا غير مستقرين عند المستوى Level وأصبحا مستقرين بعد أخذ الفرق الأول First Difference لهما وبدون ثابت واتجاه وبمستوى معنوية أقل من 1% لكليهما، أما متغير إجمالي القوة العاملة في ماليزيا فقد كان غير مستقر عند المستوى Level وأصبح مستقراً بعد أخذ الفرق الأول له بوجود ثابت وعند مستوى معنوية 10%.

الجدول (4) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة)

Variable	Level (I,0)	First Difference (I,1)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

	statistics	Result	Prob	statistics	Result	Prob
Yi	-4.585759	Stationary *	0.0017	-		
X1	-3.825247	Stationary **	0.0355	-		
X2	-1.446169	Non	0.5402	-5.267630	Stationary ***	0.00001
X3	-2.635447	Non	0.1019	-5.103625	Stationary ***	0.00001
X4	0.279452	Non	0.9711	-2.730778	Stationary *	0.0864

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

***تشير إلى الحد الثابت Intercept**

****تشير إلى الحد الثابت والاتجاه Trend + Intercept**

*****تشير إلى بدون الحد الثابت والاتجاه**

2-2-3: اختبار التكامل المشترك

بعد أن تم التأكد من حال السكون للمتغيرات المستخدمة في التقدير، فقد تم البدء باختبار التكامل المشترك لهذه المتغيرات الذي يبين وجود توازن مستقر في المدى الطويل بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر من السلاسل الزمنية تأخذ اتجاهاً مشتركاً واحداً، لكن ما حصل هو أن اختبار الاستقرارية جمع بين حالتين من السكون هما(I_0) و(I_1) لذلك سيتم الابتعاد عن الاختبار Johansen and Juselius واللجوء الى الاختبار ARDL-Bounds Test، وكما يأتي:

الجدول (5) اختبار التكامل المشترك-اختبار الحدود

ARDL-Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	26.66576	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

عند مقارنة القيمة المحتسبة لاختبار F مع القيم الجدولية لمستويات المعنوية (1%و2.5% و5% و10%) يكون القرار الاحصائي بأن معادلة التقدير هي معنوية ولديها تكامل مشترك بين المتغيرات في حال كون القيمة المحتسبة لاختبار F على الأقل أعلى من اية قيمة من قيم الحد الأعلى لأي مستوى معنوية من هذه المستويات (1% و5% و10%). وبذلك يتبين أن القيمة المحتسبة لاختبار F (26.66576) هي اعلى من كل قيم الحد الأعلى (3.09 و3.49 و 3.87 و4.37) وبذلك يكون القرار الاحصائي بأن معادلة التقدير هي معنوية ولديها تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، فضلاً عن انه يشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

الجدول (6) اختبار التكامل المشترك-طويل الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.315685	0.480290	-0.657281	0.5258
X2	-0.825466	0.278642	-2.962461	0.0142
X3	0.379823	0.211852	1.792871	0.1032
X4	-0.824990	0.291771	-2.827530	0.0179
C	23.08741	8.669155	2.663167	0.0238

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من خلال بيانات الجدول (6) يتبين أن كل المتغيرات كان لها تأثيراً معنوياً في معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا في المدى الطويل باستثناء متغير نسبة الايراد الضريبي إلى الناتج المحلي الذي كان تأثيره غير معنوي في معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا على علاقة سالبة معه، وبالرغم تأثيره المعنوي في النمو الاقتصادي الا أن متغير الانفاق الحكومي كان على علاقة عكسية سالبة مع النمو الاقتصادي، أما أجمالي تكوين راس المال الى الناتج المحلي الإجمالي كان لها تأثيراً معنوياً في معدل النمو الاقتصادي وعلى علاقة طردية موجبة معه، وإجمالي القوة العاملة فكان له تأثيراً معنوياً في معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل في ماليزيا وعلى علاقة عكسية سالبة معه.

3-2-3: تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM):

من خلال الجدول (7) يلاحظ أن معلمة الأجل القصير للمتغير المستقل نسبة الايراد الضريبي إلى الناتج المحلي الاجمالي(X1) للسنة نفسها يؤثر بشكل غير معنوي في المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي Yi) عند مستوى معنوية 5%، وفقاً للقيمة الاحتمالية (0.1901) وكانت العلاقة بينهما علاقة طردية، كما يلاحظ أن متغير اجمالي القوة العاملة (X4) كان يؤثر بشكل معنوي في المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي Yi) عند مستوى معنوية أقل من 1%، وفقاً للقيمة الاحتمالية (0.00001)، وكانت العلاقة بينهما علاقة طردية.

إن معامل تصحيح الخطأ (-1)CointEq، أو سرعة التكيف بلغت (1.215900-) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى (أقل من 1%)، أي أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح بسرعة (1.215900) تجاه القيمة التوازنية قصيرة الأجل خلال السنة نفسها، وهذا يشير إلى أن سرعة التكيف عالية نسبياً في الأنموذج، ومن ثم وجود علاقة توازنية قصيرة، وبذلك سنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل.

الجدول(7) تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1)	0.335381	0.238568	1.405805	0.1901
D(X1(-1))	-0.346957	0.136815	-2.535954	0.0296
D(X4)	2.549450	1.295394	1.968088	0.0774
D(X4(-1))	9.409098	1.282870	7.334413	0.0000
CointEq(-1)*	-1.215900	0.078487	-15.49167	0.0000

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

3-2-4: تحليل الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة باستخدام طريقة ARDL

يتضح من نتائج التقدير لهذا الأنموذج وكما هو مبين في الجدول (34) بأن (76.61%) من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي في ماليزيا تعود إلى تأثير مجموعة المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا الأنموذج، أما القيمة المتبقية (23.39%) فهي تشير الى تأثير المتغيرات المستقلة غير الداخلة في نموذج التقدير التي عادة

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

ما يطلق عليها تسمية متغير حد الخطأ العشوائي. في حين تشير قيمة اختبار (F) المحتسبة إلى معنوية الأنموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (17، 4)، كذلك فان اختبار (Klein) يشير إلى خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.

الجدول (8) نتائج اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL في ماليزيا

Dependent Variable: Y1
Method: ARDL
Date: 11/21/23 Time: 05:08
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): X1 X2 X3 X4
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 16
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	0.001744	0.148650	0.011733	0.9908
X1	-1.198935	0.508037	-2.359938	0.0322
X2	0.107943	0.255815	0.421957	0.6790
X3	1.044911	0.208869	5.002709	0.0002
X4	-1.073952	0.300162	-3.577904	0.0027
C	9.718826	6.165240	1.576390	0.1358

R-squared	0.766120	Mean dependent var	4.773527
Adjusted R-squared	0.688160	S.D. dependent var	2.058674
S.E. of regression	1.149619	Akaike info criterion	3.351694
Sum squared resid	19.82434	Schwarz criterion	3.650129
Log likelihood	-29.19279	Hannan-Quinn criter.	3.416462
F-statistic	9.827071	Durbin-Watson stat	2.519958
Prob(F-statistic)	0.000255		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

	X1	X2	X3
X2	0.432		
X3	0.264	-0.284	
X4	-0.751	-0.140	-0.069

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

إن قيم اختبار (t) المحتسبة تشير إلى معنوية جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا الأنموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (4,17) باستثناء نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك تشير القيمة المحتسبة لاختبار (D.W) إلى أن القرار الاحصائي غير محسوم بشأن خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي من عدمه وذلك لوقوع القيمة المحتسبة للاختبار (2.52) ضمن منطقة عدم التأكد السالبة.

تشير نتائج التقدير لهذا الأنموذج إلى وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة الايراد الضريبي الى الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا، وإن هذه العلاقة كانت غير منسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية، فهي تعني أن تغيراً في نسبة الايراد الضريبي الى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة واحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تغير معاكس في معدل النمو الاقتصادي بنحو (1.1989) وحدة.

كذلك أظهرت نتائج التقدير لهذا الأنموذج وجود علاقة طردية لكنها ليست ذات تأثير معنوي بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا، وإن هذه العلاقة منسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية، فهي تعني أن تغيراً في نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة واحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تغير مقابل في معدل النمو الاقتصادي بنحو (0.108) وحدة.

كشفت نتائج التقدير لهذا الأنموذج عن وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي كبير جداً بين معدل النمو الاقتصادي واجمالي تكوين رأس المال في ماليزيا، وإن هذه العلاقة كانت منسجمة مع المنطق الاقتصادي، فهي تعني أن تغيراً في نسبة اجمالي تكوين رأس المال على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تغير مقابل في معدل النمو الاقتصادي بنحو (1.0449) وحدة.

كان لإجمالي القوة العاملة في ماليزيا تأثيراً معنوياً سالباً في معدل النمو الاقتصادي في هذا البلد، هذا ما أظهرته نتائج التقدير في هذا الأنموذج وذلك لأن القيمة المحتسبة لاختبار (t) كانت أكبر من قيمتها الجدولية (1.740). إن طبيعة العلاقة العكسية السالبة بين المتغيرين تعني أن تغيراً في اجمالي القوة العاملة بمقدار وحدة واحدة (مليون عامل) مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تغير معاكس في معدل النمو الاقتصادي بنحو (1.0739) وحدة، وهذا يعني ان هناك بطالة مقنعة مع كل إضافة جديدة الى سوق العمل فضلاً عن انخفاض إنتاجية عنصر العمل.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

3-2-5: اختبار العلاقة السببية لكرانجر

من خلال البيانات التي تم الحصول عليها في الجدول (9) يتبين أن الفرق الأول لـdX_2 كان على علاقة سببية مع الفرق الأول لـ dY_i ، بينما الفرق الأول لـ dY_i لم يكن على علاقة سببية مع الفرق الأول لـ dX_2، وذلك لان القيمة الاحتمالية الأولى (0.0353) هي اقل من مستوى المعنوية (0.05)، بينما كانت القيمة الاحتمالية الثانية(0.3921) هي أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وهذا يعني أن متغير نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير يؤثر في النمو الاقتصادي في ماليزيا في الاجل القصير، الذي بدوره لا يؤثر في نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

تبين بيانات هذا الجدول أيضاً أنه لم يكن هناك أي علاقة سببية بالاتجاهين بين كل من متغيري نسبتي الايراد الضريبي واجمالي تكوين رأس المال الى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير واجمالي قوة العمل في الاجل القصير مع النمو الاقتصادي في ماليزيا في الاجل القصير، وذلك لان القيم الاحتمالية جميعاً كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

الجدول (9) اختبار السببية للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي للمدة 2000-2021

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 11/21/23 Time: 21:56
Sample: 2000 2021
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DY1 does not Granger Cause DX1	19	3.50312	0.0584
DX1 does not Granger Cause DY1		0.40825	0.6725
DY1 does not Granger Cause DX2	19	4.28804	0.0353
DX2 does not Granger Cause DY1		1.00160	0.3921
DY1 does not Granger Cause DX3	19	2.74829	0.0984
DX3 does not Granger Cause DY1		0.82894	0.4568
DY1 does not Granger Cause DX4	19	0.80683	0.4660
DX4 does not Granger Cause DY1		1.07541	0.3677

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

3-2-6: اختبارات التشخيص:

هناك اختبارات ثلاثة للتشخيص وهي كما يأتي

أ-اختبار عدم ثبات التباين:

يوضح الجدول(10) نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج المقدر من خلال اختبار ARCH ، إذ يتبين إن قيمة المحتسبة لاختبار F (0.300858) هي معنوية وذلك لأن قيمتها الاحتمالية (0.5897) هي أكبر من أقل من قيمتها الجدولية(0.05)، كما إن قيمة R-squared (0.327344) هي معنوية وذلك لأن مربع معامل كاي(0.5672) أكبر من 0.05 ، وهذا يعني خلو الأنموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات التباين.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

الجدول(10) اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.300858	Prob. F(1,19)	0.5897
Obs*R-squared	0.327344	Prob. Chi-Square(1)	0.5672

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

ب-اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي:

يوضح الجدول (11) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي، إذ يتبين أن قيمة (F) المحتسبة(1.474231)كانت معنوية لأن القيمة الاحتمالية لها (0.2603) هي أكبر من (5%) . كما إن قيمة R-squared البالغة (3.614023) هي معنوية لأن القيمة الاحتمالية لمربع معامل كاي (0.1641) هي أكبر من (0.05) وهذا يعني إننا نقبل بفرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وإن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

الجدول (11) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.474231	Prob. F(2,15)	0.2603
Obs*R-squared	3.614023	Prob. Chi-Square(2)	0.1641

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

ت-اختبار التوزيع الطبيعي:

يلاحظ بأن مقياس Skeweness الذي يقيس التناظر والالتواء كان قد قدرت قيمته بـ (1.458688 -) وأن القيمة المثلى لمقياس Skeweness التي تعبر عن التناظر تساوي الصفر، ويلاحظ بان هذه القيمة كانت سالبة من جهة وهي اقل من الصفر من جهة أخرى، وهذا يدل على أن التوزيع غير متناظر وملتوي الى جهة اليسار، أما المقياس الثاني Kurtosis فيلاحظ ان قيمته قدرت بـ 5.765125 اما القيمة المثلى لمقياس Kurtosis التي تعبر عن اعتدالية التوزيع تقدر بـ 3 وهذا يعني ان التوزيع متطاول وغير معتدل، اما اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera قدرت بـ 14.81058 وان القيمة الاحتمالية لهذا المقياس(0.000608) هي اقل من 0.05، وبذلك سيكون القرار الاحصائي هو رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بأن بيانات معدل النمو الاقتصادي لا تتبع التوزيع الطبيعي وانها متطابقة مع نتائج المقياسين السابقين.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

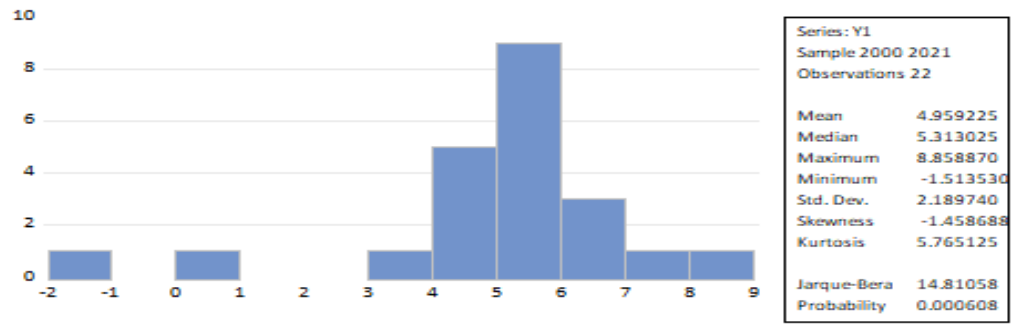

الشكل(3) اختبار التوزيع الطبيعي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً-الاستنتاجات:

1- تؤثر الضرائب في النمو الاقتصادي، لكن هناك من يجادل بشأن تأثيرها السلبي في النمو الاقتصادي، كونها تثبط الاستثمارات، في حين يجادل البعض الآخر بشأن كونها مهمة وضرورية لتحفيز البيئة الاقتصادية والمؤسسية في الدولة، ومن ثم دورها في تعزيز النمو الاقتصادي.

2- إن تراكم رأس المال (سواء أكان بشرياً أم مادياً) وما يترتب عنه من ابتكارات يؤدي إلى حصول تقدم تقني، الذي بدوره يزيد من إنتاجية المدخلات في الإنتاج ومن ثم يزيد من معدل النمو الاقتصادي، لكن معدل النمو هذا يمكن أن يتأثر باختيارات السياسة من خلال تأثير الضرائب في البعض من القرارات الاقتصادية، التي من شأنها العمل على تقليل عوائد الاستثمار والبحث والتطوير، فالعوائد المنخفضة للاستثمار تعني تراكماً وابتكاراً أقل ومن ثم معدل نمو اقتصادي أقل، وهذا هو الجانب السلبي للضرائب.

3- إن الضرائب توافر وسيلة بيد الدولة لتمويل نفقاتها العامة التي بإمكانها أن تساهم بشكل غير مباشر في زيادة معدل النمو الاقتصادي. إذ يمكن لبعض الإنفاق العام أن يعزز الإنتاجية، من خلال توفير البنية التحتية والتعليم العام والرعاية الصحية، وهذا هو الجانب الإيجابي للضرائب.

4- تعمل الضرائب على تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء أكان ذلك في معالجة حال التضخم أم في معالجة حال الكساد، ففي حال التضخم تعمل الضرائب المباشرة على اقتصاص القوة الشرائية الزائدة، أي العمل على خفض الطلب الكلي وبخاصة عند ارتفاع الطلب الكلي على حجم الإنتاج من السلع والخدمات عن مستوى التشغيل الكامل، كما عن بإمكان البعض من الضرائب غير المباشرة أن تلعب دوراً حيوياً في محاربة التضخم من مثل الضرائب على رأس المال التي تكون أقل اندماجاً بأسعار السلع، إذ بإمكانها امتصاص جزءاً كبيراً من القيمة النقدية الزائدة إذا ما تم اللجوء إلى رفع معدلات هذا النوع من الضرائب. أما عن دور الضرائب في حال الانكماش فإنه يتم اللجوء إلى تخفيض حجم الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي وذلك بهدف رفع الطلب الفعلي الى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، أو بعبارة اخرى العمل على خلق القوة الشرائية بهدف القضاء على الفجوة الانكماشية.

5- يعد النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف التي تسعى البلدان إلى تحقيقه، وهو يشير إلى الارتفاع في الدخل القومي والفردي، ويتضمن استخداماً أكبر لعناصر الإنتاج للحصول على إنتاج أكبر، وبالإمكان تحديد العوامل المؤثرة بالنمو الاقتصادي في رأس المال المادي والبشري، والقوى العاملة والموارد الطبيعية والتقدم التقني.

6- جاء الايراد الضريبي على علاقة عكسية وذات تأثير معنوي في معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا، وهذا الأمر مخالف لفرضية البحث.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

7- تظهر نتائج التقدير وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين الإنفاق الحكومي الماليزي في معدل النمو الاقتصادي وإن هذه العلاقة كانت منسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية وقد حققت فرضية البحث

8- بينت نتائج التقدير وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي كبير جداً بين معدل النمو الاقتصادي واجمالي تكوين رأس المال في ماليزيا، وإن هذه العلاقة كانت منسجمة مع فرضية البحث.

9- كشفت نتائج التقدير عن وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين إجمالي القوة العاملة في ماليزيا ومعدل النمو الاقتصادي في هذا البلد وهي مخالفة لفرضية البحث. وهي تعني ان هناك بطالة مقنعة مع كل إضافة جديدة الى سوق العمل فضلاً عن انخفاض إنتاجية عنصر العمل.

10- وجود علاقة سببية متجهة من الانفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي في ماليزيا، مما يشير إلى أهمية هذا الانفاق في النمو الاقتصادي في ماليزيا.

ثانياً-المقترحات:

1- في البلدان التي تنخفض فيها إنتاجية عنصر العمل، أو التي تعاني من البطالة المقنعة ينبغي عليها أن تعيد النظر في توظيفها للقوى العاملة، وهذا الامر ينطبق على ماليزيا التي كانت فيها اجمالي القوة العاملة على علاقة عكسية مع معدل النمو الاقتصادي.

2- إن توجيه الانفاق الحكومي نحو تطوير البنى التحتية سيعمل على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، لذلك يتوجب على ماليزيا الاستمرار في توجيه الانفاق الحكومي الى وجهته الصحيحة في تطوير بناها التحتية.

3- يتوجب على الحكومة الماليزية إعادة النظر في حصولها على الايراد الضريبي وكذلك إعادة توجيهه فيما يخص القطاعات التي من شأنها العمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي.

4- ضرورة العمل على إبقاء وادامة العلاقة الايجابية بين معدل النمو الاقتصادي واجمالي تكوين رأس المال في ماليزيا، كونها كانت منسجمة مع المنطق الاقتصادي.

5- العمل بكل ما من شأنه تعميق تأثير الانفاق العام في معدل النمو في الاقتصاد الماليزي، كون إن هذا التأثير لم يكن معنوياً.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

الخفاجي، أحمد إبراهيم محمد (2013) جدلية النمو الاقتصادي والبنية القانونية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي (العراق أنموذجاً)، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير (غير منشورة).

شياد، فيصل(2022) أثر الضرائب على الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة دراسات جبائية، المجلد /11 العـدد: 1، الجزائر.

العلياوي، رضا صاحب أبو حمد والخالدي، غدير جواد كاظم(2018) النفقات الاجتماعية وأثرها في النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 2.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.6

كسار، طارق حسن(2021) مشروعية الضرائب في الدين الإسلامي وآثارها الاقتصادية، مجلة كلية التربية للعلوم الإسلامية، جامعة ذي قار، المجلد 11، ملحق العدد 3.

المرسومي، محمود حسين وفرج، جاسم هادي(2017) واقع الاقتصاد المعرفي في العراق والاستفادة من تجارب بعض البلدان الاسيوية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 26.

الهيتي، أحمد حسين علي وخلف، فاطمة إبراهيم(2009) أثر أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي والاقتصاد الأردني للمدة (1970-2003)، كلية الحدباء الجامعة، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 27-28.

الجومرد، أثيل عبد الجبار والدباغ، أسامة بشير (2002) المقدمة في الاقتصاد الكلي، الجامعة الاردنية.

السيد علي، عبد المنعم (1984) مدخل في علم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد.

عريقات، حربي محمد موسى(2006) مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

English References:

Binti,F.F (2011) Export Diversification in East Asian Economies: Some Factors Affecting the Scenario, International Journal of Social Science and humanity, Vol 1,No1 .

Gbato, André (2017) Impact of Taxation on Growth in Sub-Saharan Africa: New evidencebased on a New Data Set, International Journal of Economics and Finance; Vol. 9, No. 11.

Ho, Thuy Tien, Xuan, Hang Tran and Nguyen, Quang Khai (2023) Tax revenue-economic growth relationship and the role of trade openness in developing countries, Cogent Business & Management, Vol 10.

Waweru, David(2021) Government Capital Expenditure and Economic Growth: An Empirical Investigation, Asian Journal of Economics, Business and Accounting, Vol 21, No 8.

Zakaria, Zukarnain and Nabi, Masoomeh Hashemi(2016) Direct Tax, Indirect Tax and Economic Activities in Developing Countries: Empirical Evidence Based on Malaysia Data, Journal of Computational and Theoretical Nanoscience 22(5):1384-1387

Dunnet, Andreo (1998)Understanding The Economy, 4th edition, Longman.

Todaro & smith (2003) Economic Development، 8th edition ، Addison Wesley.